

تلخيص كتاب
صُنَاعُ النُقُودِ

كلاوس بيندا

صُنَاعُ النُقُودِ

العالم السري لطباعة أوراق النقد



كلاوس بيندا

أناسي للعلوم الإنسانية

1447 هـ - 2025 م





لا يمضي يوم دون أن تمتد أيدينا إلى هذه القطع الورقية الثمينة المسماة أوراق النقد، ورغم هذا التداول الواسع، يُخفى عن عامة الجمهور تمامًا كيف تصنع هذه الأوراق ومن يصنعها.

تكمّن السيطرة والسرية في الهيمنة الأوروبية على سوق طباعة النقد العالمية، بما فيها من آلات طباعة خاصة وأحبار مُؤمّنة، بالإضافة إلى المعدات المؤتمتة التي تستخدم لفحص أوراق النقد فحصًا دقيقًا، أو الفرامات المُؤمّنة التي تُستخدم لإعدام الأوراق النقدية المستعملة.

ويُسيطر على طباعة أوراق النقد الخاصة بالكامل عدد قليل من الشركات الأوروبية عالية التقنية، وهذا كله يكاد يكون غير معروف للعامة، وتُبزّر هذه السرية دومًا باعتبارها من لوازم الأمن المشدد المحيط بإنتاج منتج شديد الخصوصية، وإن كانت في حقيقتها أيضًا نتاج هيكل السوق -ذلك الهيكل شديد التسييس- الذي تعمل فيه البنوك المركزية ومطابع أوراق النقد الحكومية والخاصة، وهو وضع لا يختلف عما هو سائد في صناعة السلاح، وقد ساعد هذا الهوس على حجب ممارسات أعمال ومعايير أخلاقية مثيرة للجدل، وسمح للشركات بابتزاز البنوك المركزية والجمهور.

وفي قلب هذا العالم، تُكشف حقائق مثيرة حول الدولار الأمريكي؛ فمطابع الاحتياطي الفيدرالي نفسها تعتمد على التكنولوجيا والأحبار المُؤمّنة الأوروبية، بل إن المؤلف يشير إلى احتمال أن تكون "أوراق السوبر دولار المزيفة عالية الجودة" قد طُبعت في "مطبعة سرية تديرها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بالقرب من واشنطن"، بدلًا من الاتهام الموجه لكوريا الشمالية. وفي هذا السياق، تسرد حكايات العمالقة: فنجد جوالتيرو جوري، المهندس الإيطالي السويسري، الذي أحدث ثورة بـ"منظومته" لطباعة الأوراق. وإلى جواره، يقف ألبير عمون، صانع الأحبار السويسري، الذي سيطر على السوق بـ"الحبر المتغير بصريًا" الذي يُباع الكيلو منه مقابل

1950 دولارًا، وعلى النقيض تراجعَت مكانة شركة دي لا رو البريطانية العريقة نتيجة أخطاء إدارية، وكُشف عن ممارساتها التي تضمنت إقناع بولندا بإعدام إصدار كامل من الأوراق النقدية طُبع من منافسها الألماني. أما ظهور اليورو، فقد أحدث "تغييراً عميقاً على الصناعة، لأن مشاركة عدد أكبر مما ينبغي من المطابع والموردين أدت إلى رفع تكلفة إنتاج اليورو وخفض جودته، مما نتج عنه زيادة مطردة في أوراق اليورو الزائفة.

من الأوبيلوس إلى النقد الإلكتروني

يصعب تصور الحياة الحديثة دون نقود، حيث تؤدي النقود وظائفها كوحدة قياس، ووسيط دفع، ومخزن للقيمة، وقبل استقرار النقود في شكلها المعروف، استخدم البشر وسائل دفع غريبة، مثل "قوالب الشاي المضغوطة، وألواح الحجر المثقبة، وأقراص الملح، وقد بدأت فكرة التجريد في بلاد ما بين النهرين، لكن أول خطوة نحو سك العملة المعدنية كانت بفضل فيدون، طاغية أرجوس في اليونان، الذي استبدل أسياخ الشواء (الأوبيلوس) بقطع نقدية سُميت "أوبولوس"، أما الفضل في اختراع النقود الورقية فيعود بشكل لا يقبل الجدل إلى الصينيين، حيث ظهرت "أول نقود ورقية موثقة" في عهد أسرة تانج وكانت عبارة عن شهادات إيداع قبل أن يُعلنها الإمبراطور هين تسونج امتيازاً لسلطته المالية.

وبعدها بألف عام، كان المستعمرون الأمريكيون أول من استخدمها استخدامًا مُمنهجًا في العالم الغربي، حتى إنهم مولوا ثورتهم بإصدار كميات هائلة من أوراق الدولار.

كانت هايتي أول من استخدم عام 1974م أوراق نقد بلاستيكية، لكن التجربة أخفقت إخفاقًا ذريعًا بسبب تلاشي حبر الطباعة في المناخ المداري الرطب، واضطرَّ إلى سحب الأوراق من التداول. وبعد عشرين عامًا تحوّلت أستراليا بالكلية إلى البلاستيك — إلى ركيزة بوليمر — لصنع أوراقها النقدية، ثم جرّبت نحو 12 بلدًا إصدار مثل هذه الورقة؛ منها البرازيل وبروناي وإندونيسيا والمكسيك وغيرها، وتمت عمليات التحول بمساعدة من الأستراليين الذين أرادوا تصدير ركيزة البوليمر بسبب تكلفتها المرتفعة.

أما التهديد الثاني الذي يواجه أوراق النقد فهو أدوات الدفع البديلة، ومنها «النقود المحلية» التي تنتشر في أستراليا والبرازيل وإنجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة؛ حيث تُسَدَّدُ أثمان الخدمات هناك بقسائم تخضع لنظام تقييم ثابت، ويقبلها التجار المحليون كوسيط دفع. ويُفترض أن هذا يوقف تدفق الأموال إلى الخارج، ويحفّز الاقتصاد المحلي ويخلق فرص عمل، دون أن تلغي هذه النقود المحلية العملة الرسمية، بل تكملها.

لا تتعلّق المسألة بزوال النقود الورقية، بل بالدور المستقبلي الذي ستلعبه أوراق النقد في الحياة الحديثة والشُّمعة التي ستمتّع بها. وهذا ما خلص إليه توماس إيه فرجسون، مدير مكتب سك وطباعة العملة، في كلمته. ويرى فرجسون أن ملمس النقود الجميل في اليد سيُقي أوراق النقد لوقت طويل آتٍ، خاصة وأن مطبعته الحكومية تطبع عملة الاحتياطي العالمي؛ الدولار. ومع ذلك، سيستغرق الأمر وقتاً طويلاً قبل أن تحلّ النقود الإلكترونية محل أوراق النقد، وتبدأ البنوك المركزية في إصدار نقود إلكترونية افتراضية بدلاً من أوراق النقد النضرة.

خصوصية سوق طباعة النقود

نعرف الكثير عن النقود، لكننا لا نعرف تقريباً شيئاً عمّن يصنعون أوراق النقد. فهذه الصناعة معزولة بشدة عن الجمهور ويكتنفها الغموض، رغم أنها الأكثر تعاملًا في العالم. ويبدل صنّاع النقود جهودًا كبيرة للحفاظ على سرّيتهم، في وقت تواجه فيه الصناعة صعوبات كبيرة، مع بقاء تكلفتها على عاتق دافعي الضرائب.

الغوص في القطاع المُؤمَّن يُظهر وجود ما هو سرّي وما هو هزلي على السواء كما في قصة «جوالتيرو جوري» الذي طوّر آلات طباعة الإنتاليو المتعددة الألوان بدقة عالية وفُرت حماية فعّالة ضد التزييف، فأصبح محتكرًا عالميًا لطابعات السندات المالية. وكان يحصل من شركة دي لا رو على رسم ترخيص بنسبة 2% من صافي الدخل لكل ورقة تُطبع على آلاته، ما وفّر له دخلًا كبيرًا مع إنتاجها مليارات الأوراق سنويًا، ويرى بنك إيطاليا أن إنتاج أوراق النقد إنتاج صناعي «فريد من نوعه» يستوجب حماية خاصة

ويعده كثير من المصرفيين المركزيين واجبًا سياديًا يجب أن يبقى في المطابع الحكومية دون إسناده للقطاع الخاص. ويُنظر إلى طباعة النقد على أنها صناعة حسّاسة قد يثير تناولها علنًا الجشع والقلق بين الناس، لأن الثقة في «قيمة» النقود الورقية — التي ليست مغطاة بمعدن ثمين — تقوم على العادة والإيمان الراسخ أكثر من العقل. فالنقود الإلزامية تبدو وكأنها «قيمة تُخلق من لا شيء». وأي تلاعب يقوّض فورًا ثقة الناس بها. ومع ذلك، فإنّ الزعم بأن طباعة النقد عمل سيادي لا يستند إلى مبررات قوية؛ فالإصدار وحده وظيفة سيادية، أما الإنتاج فمسألة جودة وتكلفة، ومثاله صناعة الأسلحة التي ينتجها القطاع الخاص بينما تحتكر الدولة استخدامها.

تُعَدّ طباعة النقد الأوروبية ذات التدابير الأمنية الصارمة رائدة عالميًا في التصميم والجودة والأمن. وكان إدخال اليورو فرصة تاريخية لعرض هذه الريادة، لكنها ضاعت بسبب الرغبة في إشراك جميع بلدان اليورو وشركات الطباعة الحكومية والخاصة؛ مما زاد المخاطر الأمنية ورفع التكاليف وسبّب سقّطات في الجودة، فقلّ مستوى أمن أوراق اليورو ضد التزييف رغم أنه كان يُفترض أن يكون الأعلى في العالم.

كما أن زيادة الطاقة الإنتاجية للمطابع الحكومية قبل إصدار اليورو أدّت اليوم إلى فائض كبير، مما يهدّد شركات طباعة النقد الخاصة حين تبحث تلك المطابع المدعومة عن عقود تصدير. وفي السنوات المقبلة ستفرض الطاقة الزائدة والتحوّل التكنولوجي تغييرات هيكلية عميقة على هذا القطاع، الذي تحكمه البصيرة التجارية والبحوث والتطوير، لكن النفوذ السياسي يبقى العامل الأقوى.

تراجع النشاط التجاري في المنتجات ذات التدابير الأمنية الصارمة فأصبح «رخصة طبع النقود» أقل قيمة. ورغم أن المطبعة الاتحادية الألمانية حُصّخت وهي تمتلك احتياطات كبيرة ووحدّة إنتاجية حديثة، فإنّ الضجة الفارغة وغياب الرؤية والجشع دفعوها إلى شفا الخراب، في حالة فريدة من نوعها في تاريخ ألمانيا ما بعد الحرب، وسط لامبالاة سياسية واقتصادية.

ما دفع المطبعة الاتحادية الألمانية إلى شفا الخراب



وللمطبعة الاتحادية تاريخ يمتد لأكثر من 120 عامًا في طباعة أوراق النقد الألماني منذ تأسيسها باسم «مطبعة الرايخ» عام 1879م، مرورًا بتحولها بعد الحرب العالمية الثانية إلى مطبعة برلين الحكومية ثم إلى ملكية اتحادية عام 1951م، وطباعة أول نقد اتحادي بعد ذلك بأربع سنوات. ومع الحرب الباردة أنشئت قاعدة بديلة لطباعة المارك قرب فرانكفورت، ثم عادت برلين لتكون مركز الطباعة بعد سقوط الجدار. وفي التسعينيات تقرر بيع 49% من رأسمالها وإخضاعها للمنافسة، لكنها ووجهت بانتقادات في محاولات التصدير، وبقيود من لجنة الموازنة التي منعتها من إنشاء دائرة بحوث خاصة، وأقرت الحاجة إلى مرونة أكبر في هيكله العاملين والأجور. ومع قرب تقاعد الإدارة السابقة، جرى تعيين إرنست-تيودور منكه من القطاع الخاص لقيادتها في طريق اقتصاد السوق الحر.



لماذا أصبح اليورو منجم ذهب لصُنَاع النُقود؟

تمثّل طباعة أوراق النقد أحد المجالات القليلة التي يحافظ فيها الأوروبيون على ريادتهم العالمية، وكان يُفترض أن يُنتج اليورو نموذجًا يجمع بين الحداثة والكمال الأمني والمعقولة في الثمن، لكن المهمة لم تُنجز رغم الجهود الجبارة. ورغم أن التحضيرات التقنية استمرت عشر سنوات ومضى التحويل بسلاسة، فإن الغرور والطموح الفردي لكل دولة فرض تسويات على الحد الأدنى من القاسم المشترك؛ فتحوّل اليورو إلى «ورقة نقد سياسية» أثّرت أحيانًا بالسلب على المعايير الصارمة. وقد أحيط المشروع بسرية تامة، وفرضت البنوك المركزية التزامًا مطلقًا بالصمت على جميع المشاركين، في ظروف تفوق السرية المعهودة في تطوير منظومات تسليح جديدة.

اتُّخذت التدابير الاحتياطية بسرية لأن مشروع العملة الأوروبية الموحّدة كان سياسيًا وفنيًا غير مسبوق، باهظ التكلفة، ويمسّ رمز السيادة الوطنية المتمثل في العملة. مُدّرت تكلفة التحويل بما يصل إلى 52 مليار يورو، فصار مشروع اليورو «صفقة مثيرة للشهية» للجميع، ما جعل الصراعات أمرًا لا مفر منه. وحتى تحديد فئات اليورو وكميات الطرح الأوّلي لكل دولة سبب مناقشات طويلة، بسبب اختلاف أعراف تداول النقد بين البلدان، وتفاوت الاعتماد على النقد أو بطاقات الائتمان، وتباين أثر السياح، والاقتصاد غير الرسمي، والنقد المحتفّظ به في الخارج، خاصة المارك الألماني. وأخيرًا، قُرب نهاية تسعينيات القرن العشرين، صدر الأمر بطبع 15 مليار ورقة نقد ضمن الإصدار الأوّلي، حُصّص منها 40% ك«احتياطي لوجستي» ليحلّ تدريجيًا محل 12,7 مليار «ورقة قديمة». ومع إضافة احتياطي الطوارئ الاستراتيجي البالغ 1,8 مليار ورقة في عام 2001م، ومتطلب الإصدار الأوّلي البالغ 4,8 مليارات ورقة في 2002م، بلغ مجموع ما طُبع 21,6 مليار ورقة؛ أي ما يقرب من رُبع الاحتياج العالمي سنويًا من أوراق النقد. ولو صُفّت هذه الأوراق جنبًا إلى جنب لبلغ طولها مسافة الأرض إلى القمر أربع مرات ذهابًا وإيابًا، ويمكن لقّها حول خط الاستواء خمسًا وسبعين مرة.

كانت تدابير رفع كفاءة المطابع الحكومية حتمية لطبع اليورو، لكن مقاومة النقابات حالت دون تقليص الأيدي العاملة أو تحسين تشغيل الآلات؛ ففضّلت البنوك المركزية المسار السياسي الأسلم: توسيع الطاقة الإنتاجية دون النظر إلى الحاجة المستقبلية لها. وفي خضم التنافس بين مطابع النقد الحكومية، لم يكن المال عائقًا؛ فالشركات التي تستطيع طبع رأسمالها اتبعت مبدأ: الطباعة وحدها هي كل شيء.

افتتحت المطبعة الاتحادية الألمانية مركزًا جديدًا للطباعة المؤمّنة بتكلفة تجاوزت 100 مليون يورو، طمغًا في طلبات إضافية. واتبعت إيطاليا نهجًا مشابهًا بتركيب خط ثالث بسبب ضغوط النقابات، بينما قامت أيرلندا — رغم احتياجها الضئيل — بترقية مطبعتها إلى أحدث مستوى بدعم سخي من بروكسل، وكذلك اليونان والبرتغال، رغم ضعف متطلبتهما النقدية واقتصادهما، وكل ذلك دون ضرورة حقيقية.

نال البنك الوطني النمساوي «جائزة الأداء الأسوأ» بإنشاء مطبعة فخمة وسط فيينا بتكلفة ضخمة بلغت نحو 330 مليون يورو، متجاوزة الحاجة بكثير ودون مبرر اقتصادي، ما جعل تكاليفها الثابتة مرتفعة إلى درجة تُضعف قدرتها على المنافسة في استدرجات طبع النقد. وقد تحوّل هذا البذخ إلى ضجة سياسية محلية، وسعت المطبعة دون جدوى لجذب رأس مال أجنبي.

في المقابل، راقبت شركات طباعة النقد الخاصة بنشوة الإنفاق الحكومي، متوقعةً صعوبة استغلال هذه الطاقة الإنتاجية لاحقًا، وأنها ستتجه إلى السوق الحرة. ورأت أن مشاركة الشركات الخاصة في طبع اليورو ستكون ضرورية من أجل أسواق التصدير. كانت إنسخيده وجيزيكه أونود ديفرينت الأقرب للمشاركة، بينما سعت دي لا رو وفرنسوا شارل أوبرتور فيدوسير لاقتراب فرص، وتمكنت دي لا رو — بقدرتها على تقديم استغلال للطاقة المتاحة — من الفوز بمشروع إنشاء مطبعة جديدة رفيعة الأمن في البرتغال فيما وصف بأنه إنجاز مبهر.

حصلت دي لا رو البريطانية عبر عقدها في البرتغال على حصة أقلية بنسبة 25% في مطبعة فالورا الجديدة، ما ضمن لها مدخلًا إلى إنتاج اليورو. كما أقنعت البنك الوطني البرتغالي بعدم شراء آلات معقدة باهظة الثمن لإضافة الخصائص الأمنية، وتولّت هي ذلك بدلًا عنه؛ فأصبح نقد البرتغال يُرسل إلى جيتسهيد بدلًا من العكس. أما فرنسوا شارل أوبرتور فيدوسير فكانت الأقل حظًا، لكنها حصلت في النهاية على فرصة بسبب صعوبات طباعة النقد في بنك فرنسا.



DeLaRue

في الوقت نفسه، نال صانعو المعدات، خصوصًا دي إل آر جوري، نصيبًا كبيرًا من طفرة الاستثمار؛ فقد طرحت لوزان خطها «السوبر» المتكامل بطباعة الخلفية والإنتاليو والرقمنة والفحص والتغليف، مع ملحقات تكميلية لتثبيت الهولوجرام والشاشة الحريرية. وبسعر يناهز 35 مليون يورو للخط العادي، حققت لوزان مبيعات واسعة خصوصًا في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق والصين والهند، ثم حصلت على دفعة قوية من مشروع اليورو، وباعت بين 1994 و2001 نحو 400 آلة محققة رقمًا قياسيًّا في المبيعات بلغ نصف مليار فرنك سويسري

اليورو عملة سياسية وأيضًا «ورقة نقد سياسية». وقد اكتسب هذه السمعة منذ اختيار تصميمه؛ إذ كُلف روبرت كالينا بتصميم فئات اليورو بموضوع «نوافذ وأبواب وجسور» ترمز إلى انفتاح أوروبا، مع تجنّب أي رموز وطنية. ورغم وجود أفكار أكثر ابتكارًا، ضاعت فرصة تاريخية في تصميم يعبر عن الهوية الأوروبية، ما أثار انتقادات بأنه تصميم «خاو ومنعدم الهوية»، بل وشكّ بوجود ضغط سياسي على لجنة التحكم.

أفسح ذلك الطريق لتثبيت الخصائص الأمنية المتعددة، في ثلاث فئات: خصائص يتعرف عليها الجمهور مثل العلامات المائية والهولوجرام، وأخرى لأجهزة البنوك، وثالثة سرية كليًّا مثل «الخاصية إم». باتت الخصائص الأمنية، لا الطباعة وحدها، هي مصدر الربحية الأكبر، بفضل موّدي القطاع الخاص، بينما تعاني مطابع حكومية كثيرة من غياب البحث والتطوير.

وزاد الأمر تعقيدًا للبنوك الوطنية؛ إذ كان لزامًا مراعاة عدد كبير من الموّدين المحتملين داخل الاتحاد الأوروبي دون رسوم ترخيص، وبمصادر توريد متعددة لحماية أمن اليورو. ورغم ذلك، رأى موّردو القطاع الخاص أن بعض المواصفات كانت محاولة من بعض البنوك الوطنية للحصول على التكنولوجيا منهم مجانًا، ما دفع جيزيكه أونديفرينت إلى رفع صوتها بالشكوى



لماذا يواجه اليورو مشكلة تتعلّق بالأمن

تعرّضت النقود للترزييف منذ نشأتها، وترزييف الورق أسهل؛ لأنه لا يحتاج إلا ورقًا وحبّراً ومهارة، ولهذا يشكّل تهديداً دائماً إذ «تستطيع اليد البشرية تقليد كل ما تبتكره اليد البشرية». ومنذ اختراع التصوير دخلت البنوك وشركات الطباعة سباقاً لا يهدأ مع المزيّفين، عبر ورق مخصوص وتصميمات معقّدة وخصائص أمنية تهدف لرفع كلفة النسخ.

تظل طباعة الإنترنت النافرة أنجع وسيلة حماية، إذ لم يُعرف ترزييف ناجح لها، لكن المزيّف لا يسعى إلى نسخة مطابقة بالكامل بل إلى انطباع بالأصالة.

تغيّر فن التزييف جذرياً منذ الثمانينيات مع دخول النسخ الرقمي؛ فقد أصبح الكمبيوتر والماسح والطباعة أدوات تتيح تقليد أي كمية من الأوراق «بمستوى مقبول» دون ترك أثر، وبرز «الهاوي» وارتفعت نسبة الجنّة الشباب حتى سُجّل مزيّف عمره سبع سنوات. كما ظهر تهديد الطابعات الأوفست الرقمية التي يمكن إساءة استخدامها، مثل مطبعة في ليتوانيا كانت تطبع للحكومة نهائياً واليورو الزائف ليلاً.

ثم ظهرت عصابات ترزييف تعمل على نطاق واسع وتعبّر الحدود، تخزّن بيانات الطباعة وتوزعها رقمياً، بل تسوّق خبرتها على أقراص تباع للمجرمين. وتشير بيانات الإنترنت إلى قفزة هائلة في «التزييف الرقمي»: من 10% فقط عام 1987م إلى نحو 90% بعد عقد واحد — وهي زيادة تُلاحظ عالمياً

يرى اليوروبول أن تهديد أوراق اليورو الزائفة أكبر بكثير مما يراه البنك المركزي الأوروبي، لكن صلاحياته وميزانيته محدودة، ولا يُسمح له بإدخال بيانات في نظام رصد التزييف التابع للبنك المركزي الأوروبي، كما لا يملك صلاحيات تحقيق مستقلة داخل الاتحاد الأوروبي ولا خارجه. وهكذا تبقى مكافحة التزييف سيادية لكل دولة. بينما يواصل الإنترنت دوره العالمي..

هذه القيود تُثقل كاهل اليوروبول لأن عصابات التزييف لا تحترم الحدود. فأفضل أوراق زائفة فئة 50 يورو أنتجتها عصابات في نابولي ومارسيلييا، وتوزّعها عصابات ليتوانية، بينما تلعب أوروبا الشرقية دورًا رئيسيًا في الإنتاج أيضًا. وبعد انهيار الشيوعية ظهر آلاف من خبراء الطباعة العاطلين الجاهزين لأعمال التزييف، وتُعد بلغاريا وليتوانيا وبولندا اليوم عواصم التزييف، مدفوعةً بـ«الشبكات القديمة» من ضباط أمن سابقين يتحكمون بالمشهد بقبضة حديدية.

تتحول مراكز التزييف شيئًا فشيئًا إلى مراكز عالمية، مع الكشف عن تزييف في كولومبيا وكوريا الجنوبية وأستراليا، بل وظهرت بدايات تزييف اليورو بدوافع سياسية. وتعبّر الشرطة عن قلق خاص من المزيّفين الهنود والماليزيين الذين ينتجون أوراقًا زائفة من الطراز الأول.

في ظل هذه التطورات، لا يبدو البنك المركزي الأوروبي مقنعًا بقوله إن «كل شيء تحت السيطرة»، فجرائم تزييف النقد تأتي في المركز الثاني بعد المخدرات في إحصائيات اليوروبول. وقد أنشأ اليوروبول نظامًا تحليليًا خاصًا به يُسمى «سونيا» لتجميع بيانات تزييف اليورو من دول الاتحاد وشركائه، سعياً لتخفيف تبعيته لبيانات البنك المركزي الأوروبي.

كان استحداث عملة أوروبا المشتركة تحديًا فريدًا من نوعه، سياسيًا وفنيًا على حد سواء. فلم يشهد التاريخ قط قبل ذلك تعاونَ عدد كبير من البلدان طواعية ل طرح عملة مشتركة جديدة. كانت الأخطاء متوقّعة، وهي قد تفسّر جزئيًا حقيقة أن المنتج ربما لم يحقّق بالكلية الآمال السامية. لكن ليس هناك شيء مثالي، ويظل يوجد يقينًا مجالًا للتحسين. تحتاج أوراق اليورو إلى تحسين نوعي، كما أنها بالغة التكلفة. كان هذا ينطبق على الطرح الأولي من أوراق اليورو، وهو ينطبق كذلك على الأوراق التي تُطبع حاليًا بغرض الإطلال؛ لأنه تظل هناك قيود سياسية على رغبة البنك المركزي الأوروبي في إنتاج أكثر كفاءةً. تتباين الآراء حول ما إذا كان طبع أوراق النقد هو حقًا مهمة سيادية أم لا، فترى البنوك المركزية التي استطبعت بالفعل أوراق نقدها بواسطة شركات طباعة نقد خاصة، أن العمل السيادي يقتصر على «إصدار» أوراق النقد. ثم إن طبع أوراق النقد عمل ينطوي على تكلفة وجوده ويمكن أدائه بمعرفة القطاع الخاص، شريطة أن تستوفي شركة الطباعة الخاصة المعايير الموضوعية من البنوك المركزية بشأن الأمن في إنتاج أوراق النقد وتصميمها،

وأن تراعي الالتزام بالسرية المطلقة. فإذا استوفيت كل هذه المتطلبات، فإن الطباعة بمعرفة القطاع الخاص تبشّر بإنتاج أكثر اقتصادًا في التكاليف مقارنةً بطباعة المطابع الحكومية. لكن ليست كل البنوك المركزية سواء في درجة اهتمامها بتكلفة أوراق النقد التي تنتجها شركات طباعتها، وهو موقف تسانده النقابات العمالية القوية. فأحيانًا تكون هناك معارضة شديدة لفتح السوق أمام طباعة أوراق النقد، وكلما كانت المطبعة الحكومية أكبر كانت المعارضة أشد.

البنوك المركزية عمومًا، لا في منطقة اليورو وحدها، متحفظة جدًا في الكشف عن تكاليف شركات طباعتها. وإذا حدث أصلًا ودُكرت تكاليف وأسعار المطبعة التابعة لبنك مركزي ما (تسمّى المطبعة الداخلية بلغة المختصين)، فإن ما يرد في الأرقام — أو بالأحرى ما يُغفل من الأرقام — يمرُّ دون أن يُشار إليه. هذه في الأغلب حسابات لا تتضمّن التكلفة الكاملة. النفقات الكبيرة اللازمة لمركز الطباعة والموظفين وأمن المطبعة وأمن المنتج يتولّأها البنك المركزي في صمت عند اللزوم. ونظرًا لأن البنك الاتحادي يستطبّع أوراقه بواسطة شركات طباعة نقد خاصة، فإنه يواجه مشكلة أقل من غيره في الإفصاح عن تكاليف الطرح الأولي من أوراق اليورو. ويبلغ متوسط سعره نحو 100 يورو لـ 1000 ورقة، دون ضريبة القيمة المضافة. فالأوراق الصغيرة الفئة، بخصائصها الأمنية المتواضعة، متوسط سعرها أقل من هذا، والفئات العليا، الأكبر في مساحتها والأعلى كلفة في خصائصها الأمنية، متوسط سعرها أعلى نوعًا ما منه. وهذا أعلى من متوسط تكلفة آخر إصدار مارك ألماني، على الرغم من أن أوراق المارك الألماني كانت تُطبع في دورات تشغيل أصغر بالمقارنة. وبالنسبة إلى البنك المركزي النمساوي، الذي لا يستخدم شركة طباعة نقد من القطاع الخاص، بلغت تكلفة طبع طرحة اليورو الأولي أعلى بنسبة 50 في المائة من متوسط السعر المحسوب بالتكلفة الكاملة. بل وكان سعر أوراق اليورو النمساوية — وفقًا لتقرير ديوان المحاسبة النمساوي المنشور في خريف 2005م — أعلى بنسبة 65 في المائة من السعر الذي دفعه البنك المركزي الأوروبي للمطبعة النمساوية نظير العدد المحدود جدًا من أوراق النقد الذي استطاع النمساويون طبعه في إطار المخزون الاحتياطي المركزي من أوراق اليورو المحتفظ به للطوارئ لدى البنك المركزي الأوروبي.1 بل وكانت المبالغة في التسعير أكبر فيما يخص بعض شركات طباعة النقد الحكومية الأخرى.

بالنسبة إلى منطقة اليورو، لم يكن توزيع طبع اليورو على خمس عشرة شركة طباعة نقد — وهو أمر غير اعتيادي بالمرّة — السبب الوحيد في علو تكلفة طبع الطرح الأولي من اليورو، لكن لا ريب أنه أعاق إمكانيات التوفير من خلال وفورات الحجم (كلما كانت الكمية أكبر، قلت التكلفة) التي تلعب دورًا مهمًا في صناعة الطباعة.

يحقق الأمريكيون أقصى استفادة من آثار دورات التشغيل الكبيرة الحجم في مطبعتيهم في واشنطن العاصمة وفورت وورث بولاية تكساس، كما أنتج مكتب سكّ وطباعة العملة حتى الآن أوراق النقد بأقل من نصف ثمن البنك الاتحادي الألماني. ما يفسر هذه الميزة الأمريكية هو دورات التشغيل الهائلة لطبع أوراق دولار من فئة واحدة بأبعاد موحدة ولفترة طويلة دون خصائص أمنية كبيرة. وبحسب بيان صحفي صادر عن المكتب، ازدادت تكلفة ورقة الـ 20 دولارًا الجديدة الصادرة في خريف 2003م بنسبة 20 في المائة، لكن هذه الزيادة عُزيت إلى تحسين الخصائص الأمنية بقدر كبير، والأمن له ثمنه بالطبع. على سبيل المثال، أوراق الفرنك السويسري التي تُطبع حصريًا بمعرفة أورل فوسلي تتكّلف في المتوسط 300 فرنك سويسري (200 يورو) لكل 1000 ورقة؛ مما يجعل الأوراق السويسرية أعلى مرتين من أوراق اليورو الآتية من البنك الاتحادي. هذا السعر يُعليه البنك الوطني السويسري، لكن يقال إنه سعر بحساب التكلفة كاملة، بما في ذلك استهلاك الآلات. علاوة على ذلك، لا تطبع سويسرا إلا نحو 100 مليون ورقة سنويًا فيما يخص إحلال نقدها المتداول بأكمله والبالغ 260 مليون ورقة، وهذه الكمية الطباعية موزعة على ست فئات. مثل هذه الإصدارات الصغيرة تزيد تكلفة الطبع زيادة كبيرة، ولا سيما في بلد يتسم بعلو الأجور. والخصائص الأمنية المكلفة في أوراق الفرنك السويسري تزيد من التكلفة. تختلف الآراء حول التصميم الجرافيكي لأوراق النقد السويسرية، لكن خصائصها الأمنية تُعتبر بإجماع الخبراء معيارًا يُقاس عليه. عندما يُستبدل بالإصدار السويسري الحالي، الذي تقادم فنيًا، إصدار جديد عام 2010م، سيكون قد مضى عليه في التداول خمسة عشر عامًا. أما إصدار اليورو الحالي فالأرجح ألا يصل عمره إلا إلى نصف هذا العمر نظرًا لمشكلاته الفنية. إذن فالاستثمار في الخصائص الأمنية يؤتي ثماره، هذا بافتراض أنه يتم في الخصائص المناسبة على المستوى المناسب من الفحوص الأمنية



كان استحداث عملة أوروبا المشتركة تحديًا سياسيًا وفنيًا غير مسبوق، وكانت الأخطاء متوقعة؛ مما يفسّر جزئيًا أن المنتج لم يحقق آماله السامية بالكامل. لا تزال أوراق اليورو بحاجة إلى تحسين نوعي، كما أنها باهظة التكلفة؛ وهو ما ينطبق على الطرح الأولي وعلى أوراق الإحلال الجارية. وتظل القيود السياسية تحدّ من رغبة البنك المركزي الأوروبي في إنتاج أكثر كفاءة.

وتتباين الآراء حول ما إذا كان طباعة أوراق النقد عملاً سياديًا. فبعض البنوك المركزية ترى أن «الإصدار» وحده هو العمل السيادي، وأن الطباعة شأنٌ يتعلق بالتكلفة والجودة ويمكن أن يؤديه القطاع الخاص مع الالتزام بالسرية والمعايير الأمنية. ومع ذلك، تعارض نقابات قوية فتح السوق أمام القطاع الخاص، وكلما كانت المطبعة الحكومية أكبر كانت المعارضة أشد.

البنوك المركزية متحفظة جدًا في الكشف عن تكاليف طباعتها، وغالبًا ما تُخفي التكلفة الكاملة؛ إذ تُغطي هي نفسها نفقات المنشآت والأمن. ويبلغ متوسط سعر طباعة 1000 ورقة لدى البنك الاتحادي الألماني حوالي 100 يورو، دون الضريبة، بارتفاع عن تكلفة المارك سابقًا. أما في النمسا، فبلغت التكلفة أعلى بنسبة 50% من المتوسط، بل وبنسبة 65% مقارنةً بالسعر الذي يدفعه البنك المركزي الأوروبي للمطبعة نفسها مقابل الكميات المحدودة للطوارئ. وتزداد المبالغة في التسعير لدى بعض المطابع الحكومية الأخرى، كما أن توزيع الطباعة على خمس عشرة مطبعة في منطقة اليورو أعاق وفورات الحجم وخفّض فرص خفض التكلفة.

طباعة اليورو ... إلى أين؟



كان استحداث عملة أوروبا المشتركة تحديًا سياسيًا وفتنًا غير مسبوق، وكانت الأخطاء متوقعة؛ مما يفسّر جزئيًا أن المنتج لم يحقق آماله السامية بالكامل. لا تزال أوراق اليورو بحاجة إلى تحسين نوعي، كما أنها باهظة التكلفة؛ وهو ما ينطبق على الطرح الأولي وعلى أوراق الإطلال الجارية. وتظل القيود السياسية تحدّ من رغبة البنك المركزي الأوروبي في إنتاج أكثر كفاءة.

وتتباين الآراء حول ما إذا كان طباعة أوراق النقد عملاً سياديًا. فبعض البنوك المركزية ترى أن «الإصدار» وحده هو العمل السيادي، وأن الطباعة شأنٌ يتعلق بالتكلفة والجودة ويمكن أن يؤديه القطاع الخاص مع الالتزام بالسرية والمعايير الأمنية. ومع ذلك، تعارض نقابات قوية فتح السوق أمام القطاع الخاص، وكلما كانت المطبعة الحكومية أكبر كانت المعارضة أشد.

البنوك المركزية متحفظة جدًّا في الكشف عن تكاليف طباعتها، وغالبًا ما تُخفي التكلفة الكاملة؛ إذ تُغطي هي نفسها نفقات المنشآت والأمن. ويبلغ متوسط سعر طباعة 1000 ورقة لدى البنك الاتحادي الألماني حوالي 100 يورو، دون الضريبة، بارتفاع عن تكلفة المارك سابقًا. أما في النمسا، فبلغت التكلفة أعلى بنسبة 50% من المتوسط، بل وبنسبة 65% مقارنةً بالسعر الذي يدفعه البنك المركزي الأوروبي للمطبعة نفسها مقابل الكميات المحدودة للطوارئ. وتزداد المبالغة في التسعير لدى بعض المطابع الحكومية الأخرى.

كما أن توزيع الطباعة على خمس عشرة مطبعة في منطقة اليورو أعاق وفورات الحجم وخفض

فرص خفض التكلفة

تطل الخصصة مطابع طباعة النقد الحكومية في العقود الماضية، لكن عملة اليورو المشتركة

تُهدد الآن بصعود «إعادة التأميم» في صناعة الطباعة الأوروبية. دفع هذا كبريات مطابع القطاع الخاص إلى

تأسيس اتحاد مطابع أوراق النقد الأوروبية في باريس للدفاع عن «شروط منافسة عادلة»، رغم الشكوك

حول تماسكه وقدرته أمام سوق مشوّهة.

يشير البنك المركزي الأوروبي إلى جهود ناجحة لزيادة الكفاءة ومواءمة الجودة وخفض التكاليف،

لكن البنوك المركزية تظل حساسة للضغوط السياسية والنقابية، وتميل عند الامتحان إلى حماية مطابعها

ووظائفها.

وبحسب تحذير مدير مطبعة بنك إيطاليا، ستبقى السوق مغلقة لسنوات طويلة أمام مطابع

ومورّدي القطاع الخاص، لغياب ثقافة موحدة لإدارة العملة. لكن هذا ليس مبررًا لتأجيل فتح السوق indefi-

nitely؛ إذ لا يمكن لبنوك اليورو أن تدعو للكفاءة في الاقتصاد بينما تمارس عكسها في طبع نقدها.

www.anasi-c.com
t.me/Deerayah

